جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

الأزمة الليبية 2020..

بوادر أنفراج في مهب الريح

د. سعد أحمد سلامة

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

الأزمة الليبية 2020.. بوادر أنفراج في مهب الريح

مقدمة:

اتسم عام 2020م بصعوبات كبيرة عالميا على المستويات الاقتصادية والسياسية متأثرا بانتشار جائحة كورونا والأزمة الصحية الناتجة عنها والتي تسببت بدورها في أزمة اقتصادية بفعل حظر التجول والقيود الصحية الأخرى، هذه الأزمة ذاتها تسببت بنوع من الجمود السياسي لفترة من الزمن نتيجة تركيز القيادات السياسية على معالجة آثار انتشار فايروس كورونا وتنفيذ السياسات اللازمة لذلك، قبل أن تعاود السياسة نشاطها في الربع الأخير من العام مع تحول كبير على مستوى منطقة الشرق الأوسط والذي كان أبرز عناوينه «التطبيع مع الكيان الصهيوني»، كما كانت الحرب في أذربيجان وثبات الاتفاق الدولي في سوريا ـــ خاصة بين تركيا وروسيا ـــ والتمهيد للمصالحة الخليجية التي وقعت أخيرا بداية عام 2021 وقبل ذلك فوز المرشح الديمقراطي «جو بايدن» أبرز الأحداث السياسية على المستوى الدولي لعام 2020م والتي من شأنها أن ترسم السياسة الدولية لأعوام قادمة.

ليبيا خلال عام 2020 كانت ربما الأنشط في المنطقة من حيث الأحداث المتسارعة، فحتى في أشد فترات انتشار جائحة كورونا حدثت تغييرات كبيرة على المستويين السياسي والعسكري في البلاد، حيث كانت الأحداث خلال الفترة ما بين أبريل ويونيو أشد الأحداث تسارعا نتيجة المواقف الدولية والزخم الذي أوجده الدعم الإقليمي لكل من حفتر وحكومة الوفاق الوطني، لكنه كان أشد تأثيرا لصالح الأخيرة، بعد توقيعها لاتفاق متكامل مع الحليف التركي أسفر بالنهاية عن انسحاب قوات حفتر من كافة محيط مدينة طرابلس حتى 400 كيلومتر شرق المدينة في الخط الموجود عند سرت والجفرة وما بعدها شرقا واقتسام مناطق النفوذ في المدن الرئيسية جنوبا خاصة في أوباري وسبها.

تغير الوضع السياسي كان حتميا نتيجة تغير الأوضاع العسكرية على الأرض، وبدوره كان الوضع الاقتصادي الأشد تأثُرا ـــ وتأثيرا خاصة على عموم المواطنين ـــ بالنزاع المسلح وجائحة كورونا، وتجاوز الخلاف السياسي المعسكرين السياسيين شرقا وغربا إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال النزاع داخل كل معسكر خاصة مع بروز معركة تقاسم السلطة والحوار السياسي الجديد برعاية بعثة الأمم المتحدة الذي من المزمع أن ينتج خارطة سياسية جديدة، لم تحسم حتى الآن.

ستركز هذه الورقة بشكل رئيسي على أبرز الأحداث العسكرية والسياسية والاقتصادية خلال عام 2020 مع شيء من التحليل والإستشراف للمستقبل، ونظرا لتبعية شكل الوضع السياسي منذ 4 أبريل 2019م وحتى منتصف 2020م لنتائج الوضع العسكري على الأرض، سنستعرض أبرز الأحداث العسكرية مسبقا قبل الانتقال للحديث عن الوضع السياسي والذي شهد نشاطا كبيرا منذ نهاية الحرب وانسحاب قوات حفتر خلال شهر يونيو 2020م.

السياق العام، خلاصة 2019 وتأثيرها على الأوضاع خلال 2020:

في وقت كان فيه الجميع ينتظر ما يمكن ان يسفر عليه ملتقى غدامس الذي كان من المزمع عقده منتصف ابريل 2019، شنت قوات حفتر التي تدعى «قوات القيادة العامة للجيش العربي الليبي»، هجوما على مدينة طرابلس في الرابع من أبريل من نفس العام بعد ان استطاعت السيطرة على غريان نتيجة تحالفات مع قوات من داخل المدينة، استمرت المواجهات على تخوم مدينة طرابلس وشكلت فوارق التسليح والطيران المسير التي تحدثت تقارير لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن عنها خلال عامي 2017 و2018 وظهرت آثارها فيما بعد من خلال الترسانة العسكرية التي امتلكتها قوات حفتر، وبعد مقاومة دامت مدة 5 أشهر استطاعت فيها قوات حكومة الوفاق تنظيم نفسها ووصول جزء من المعدات والأسلحة التي استطاعت الحصول عليها من تركيا من ضمنها بعض الطيارات المسيرة والتفوق نسبيا من خلال التحول من عملية الدفاع إلى الهجوم، تدخلت قوات شركة الفاغنر الروسية على خط المواجهة لتقلب الأمور لصالح قوات حفتر مرة أخرى حيث ضغطت من اتجاهات متعددة واستطاعت السيطرة على مساحات أكبر والاقتراب أكثر من مراكز حضرية مثل الهضبة وأبوسليم.

في أواخر عام 2019م، وتحديدا في ديسمبر وقعت حكومة الوفاق الوطني اتفاقيات امنية وعسكرية مع تركيا بالتوازي مع اتفاق آخر لتقسيم الحدود البحرية، وبدا أن تركيا دخلت على خط المواجهة لصالح حكومة الوفاق الوطني بقوة حيث طلب الرئيس رجب طيب أردوغان من البرلمان التركي الموافقة على إرسال قوات ودعم إلى ليبيا لصالح حكومة الوفاق الوطني، لكن هذه التحركات لم تكن فقط موضع اهتمام ليبي، فتوقيع الاتفاقية البحرية مع ليبيا كان له صدى على كامل دول حوض شرق المتوسط والتي عبرت عن آرائها الرافضة لهذه الاتفاقية وهاجمت تركيا بشدة.

تسببت الحرب منذ اندلاعها في ابريل 2019 وحتى نهاية ذات العام في أزمة انسانية كبيرة بالإضافة إلى شرخ اجتماعي لا يقل حجما، أيضا توقفت بسبب الحرب جميع المباحثات السياسية مع الأطراف السياسية في المنطقة الشرقية سواء ممثلة في حفتر أو مجلس النواب الليبي برئاسة عقيلة صالح، بل وتسببت الحرب في انقسام مجلس النواب وتحول عدد كبير من اعضاءه للعمل من العاصمة طرابلس واختيار قيادة جديدة لها من هناك لتعمل بشكل موازي لمجلس النواب بالمنطقة الشرقية لكن بآراء رافضة لهجوم حفتر على العاصمة طرابلس.

اقتصاديا لم تتأثر السوق السوداء كثيرا بالحرب فحافظ الدينار الليبي على قيمته في السوق السوداء ما بين سعر 4.10 – 5 دينار للدولار الواحد، خاصة مع استمرار الوضع الطبيعي للصادرات النفطية واستمرار اجراءات شراء الدولار بسعر الضريبة لصالح الاستخدام الشخصي واستمرار العمل بإجراءات منح أرباب الأسر.

سياق الأحداث لعام 2019م ضرب بظله على عام 2020 حيث انقسم النصف الأول كنتيجة طبيعية

لتصاعد الأحداث الناتجة عن 2019 وانقسم النصف الثاني منه وخاصة الثلث الأخير__ويبدوا أنها ستستمر لفترة من الزمن خلال عام 2021__ إلى مساع عملت على معالجة تلك الأحداث.

العام 2020، عام التحولات

أبرز الأحداث العسكرية:

بعد توقيع عدد من الإتفاقيات الأمنية والعسكرية بالإضافة إلى الإتفاق البحري ما بين حكومة الوفاق الوطني والحكومة التركية، شعرت الأخيرة بنوع أكبر من الحرية لتقديم دعم واضح ومباشر لصالح حكومة الوفاق التي كانت مهددة بالسقوط بفعل هجوم حفتر وتدخل المرتزقة الروس بالإضافة إلى مرتزقة الجنجاويد وقوات المعارضة التشادية لصالح قوات حفتر وتراجع قوات حكومة الوفاق بشكل كبير، وفي الوقت الذي وصل فيه أكثر من 1500 مرتزق من شركة الفاغنر الروسية[1] إلى مطاري بنغازي والجفرة، بدأت الحكومة التركية في إرسال تعزيزاتها من الخبراء العسكريين الأتراك والقوات الحليفة لها من المعارضة السورية[2] بالإضافة إلى معدات عسكرية وذلك فور مصادقة البرلمان على الإتفاقية الأمنية والعسكرية بتاريخ 2 يناير 2020م، والموافقة على طلب الحكومة التركية ارسال قوات تركية وتقديم دعم عسكري لصالح حكومة الوفاق الوطن، وفي الوقت الذي شكل فيه الدعم التركي سريعا تغيرا في الوضع العسكري على الأرض، حرك هذا الدعم أيضا وبشكل سريع القوى الإقليمية لمحاولة إيجاد نوع من التهدئة العسكرية والسياسية بعد وجود قرائن أوضح لدى داعمي حفتر تنبئ بإمكانية فشل سيطرته على العاصمة طرابلس، وقبل انعقاد مؤتمر برلين بتاريخ 19 من يناير 2020، شهدت المحاور قبل أسبوع من انعقاد المؤتمر هدوءا نسبيا بعد الإستجابة لمطالب دولية بهدنة إنسانية كان الدور الأكبر فيها روسيا تركيا بعد انعقاد قمة موسكو وقعت فيها حكومة الوفاق على اتفاق للهدنة وانسحاب حفتر من القمة قبل التوقيع كما شهدت الأوضاع تطورا آخر تمثل في حدثين مهمين الأول سيطرة قوات حفتر على مدينة سرت[3] والثاني دخول قوات موالية لحفتر إلى المنشآت النفطية في خليج سرت قبل يوم واحد من انعقاد مؤتمر برلين وايقاف تصدير النفط عبر هذه المنشآت[4]،وبالرغم من التوجه الدولي لوقف إطلاق النار كما دعى إلى ذلك البيان الختامي لمؤتمر برلين[5] إلا أنه وفور انتهاء المؤتمر عادت المواجهات العسكرية مرة أخرى بشكل تدريجي بعد خرق قوات حفتر للهدنة، حتى

1- https://www.csis.org/blogs/post-soviet-post/exploiting-chaos-russia-libya
2- https://www.theguardian.com/world/2020/jan/15/exclusive-2000-syrian-troops-deployed-to-libya-to-support-regime
3- https://0i.is/NPq8
4- https://0i.is/cqef
5- https://0i.is/fKit

وصلت الأحداث إلى مرحلة تصعيد عسكري غير مسبوق خاصة مع الأثر التصاعدي للدور التركي لصالح حكومة الوفاق الوطني متمثلا في عودة نشاط المسيرات التركية بعد تعزيز القدرات الدفاعية في الكلية الجوية بمصراتة وقاعدة معيتيقة، حيث شُنت حملة مكثفة على خطوط إمداد قوات حفتر بغية إخضاع القوات المتواجدة في محاور طرابلس على التراجع، بدأت ملامح انهيار قوات حفتر بعد انسحابها من مدن الساحل الغربي متمثلة في صبراتة وصرمان والجميل والعجيلات ورقدالين وزلطن غربي العاصمة طرابلس بتاريخ 13 أبريل بعد معارك استمرت لمدة 6 ساعات[1] والتي كانت تعتبر من أهم المناطق الخاضعة لسيطرة قوات حفتر منذ سنوات ولهذه الأهمية أسباب كثيرة أبرزها كونها تعتبر حائط صد أولي لقاعدة الوطية الجوية، التي حاولت قوات حكومة الوفاق الوطني بعد أقل من شهر السيطرة عليها بتاريخ 5 مايو 2020 إلا أنها وبالرغم من الحاقها خسائر كبيرة في صفوف قوات حفتر في ذلك الهجوم إلا أنها لم تستطع السيطرة عليها إلا بعد أسبوعين وتحديدا بتاريخ 18 من مايوم 2020[2]، من خلال هجوم كاسح استطاعت فيه السيطرة على القاعدة ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة والتي استخدمت كقاعدة لانطلاق قوات حفتر خاصة الجوية منها في الهجوم على العاصمة طرابلس، ومن الجدير بالذكر أن قوات حكومة الوفاق الوطني مدعومة من الحليف التركي قامت بعمليات استطلاع وغارات جوية عديدة تمهيدا لهذا الهجوم كان أبرز نتائجها تدمير منظومات دفاع جوي روسية الصنع من نوع «بانتسير»[3].

استمرت قوات حفتر بالإنهيار بشكل تسارعي في باقي محاور مدينة طرابلس خاصة مع استمرار تدمير الطيران المسير لمنظومات البانتسير في مواقع مختلفة أبرزها ترهونة والوشكة[4]، لكن تسارع عملية الإنهيار أصبح أكبر بعد انسحاب مئات المقاتلين من مرتزقة الفاغنر من محاور القتال جنوب مدينة طرابلس بتاريخ 29 من مايو 2020 ومن ثم الإنسحاب نحو مواقع أخرى أبرزها الجفرة، وبعد خمسة أيام فقط وبتاريخ 4 من يونيو 2020م[5]، تمكنت قوات حكومة الوفاق الوطني من السيطرة بشكل نهائي على كافة المواقع التي كانت تحتلها قوات حفتر جنوب العاصمة طرابلس بالإضافة إلى السيطرة على مدينة ترهونة والوصول حتى مدينة بني وليد وانسحبت قوات حفتر بشكل نهائي إلى مسافة 400 كيلو متر شرق العاصمة طرابلس أي ما بعد مدينة سرت.

هذه الأخيرة أصبحت خاضعة لقوات حفتر منذ 6 يناير 2020م[6] وبعد انسحاب قوات حفتر من محاور جنوب طرابلس حاولت قوات الوفاق الوطني بدورها ملاحقة قوات حفتر والسيطرة على مدينة سرت، لكن قصفا جويا شديدا ألمحت قيادة الأفريكوم أنه ربما يكون

1- https://0i.is/CXlg
2- https://0i.is/uvav
3- https://0i.is/hJv8
4- https://0i.is/inJO
5- https://0i.is/iCS9
6- https://0i.is/NPq8

قصفا روسيا خاصة بعد بيانها الذي نقلت فيه «عن عميد مشاة البحرية الأميركية، برادفرد غيرنغ، مدير العمليات في القيادة الأميركية لأفريقيا: ذكر فيه أن (روسيا تواصل الضغط من أجل موطئ قدم استراتيجي على التخوم الجنوبية للجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي) وفي أواخر مايو، أفادت «أفريكوم» أنه تم نقل ما لا يقل عن 14 طائرة من طراز MiG – 29 وطائرات «Su – 24» من روسيا إلى سوريا حيث أعيد طلاؤها (لإخفاء علاماتها الروسي) ثم إلى مطار الجفرة بليبيا. وكانت المقاومة على الأرض لا تقل ضراوتها عن عملية صد الهجوم من خلال الطيران في وقت ذكرت فيه بعض المصادر أن جزء من مرتزقة الفاغنر تمركز في قاعدة القرضابية ذات الأهمية الإستراتيجية والواقعة بمدينة سرت كما أن تمركزا كبيرا لمرتزقة الجنجاويد[1] في سرت ومحيطها الجنوبي والجنوب الشرقي ربما لعب دورا في صد الهجوم والحاق خسائر كبيرة نسبيا في صفوف قوات الوفاق الوطني[2].

أبرز الأحداث السياسية:

عودة السياسة بعد قطيعة:

يمكن القول أن نوعا من القطيعة شهدته الأوضاع السياسية منذ بدء قوات حفتر هجومها على طرابلس في الرابع من أبريل 2019 فالتواصل ما بين حكومة الوفاق وممثلي حفتر ومجلس النواب انقطع واكتفى كل طرف بمحاولة القيام بما يكفي من أعمال السياسة الخارجية لتثبيت موقفه ضد الآخر، لكن مع زيادة التدخل الأجنبي خاصة بتدخل روسيا بشكل قوي من خلال ارسالها للمرتزقة والمعدات العسكرية إلى حفتر ومن ثم تدخل تركيا لصالح حكومة الوفاق بعد توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية مشتركة، وبداية من عام 2020 أصبحت القضية الليبية محورا أكثر اهتماما بالنسبة للمجتمع الدولي خاصة بعد ظهور قرائن تثبت فشل التعويل على إمكانية نجاح حفتر خاصة بالنسبة إلى دول مثل فرنسا وإيطاليا وإدارة ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذا بزمام المبادرة بدأت ألمانيا بقيادة المستشارة أنجيلا ميركل جهودها لعقد مؤتمر دولي بشأن ليبيا، وبدأت إدارتها جولة ما بين عديد الدول المستهدفة لحضور المؤتمر وكذلك إلى طرابلس وبنغازي للقاء ممثلي عن حكومة الوفاق وعن معسكر حفتر، وقبل انعقاد المؤتمر بحوالي أسبوع وتحديدا في 12 من يناير 2020 احتضنت موسكو بالشراكة مع تركيا لقاء ما بين السراج وحفتر من أجل التفاوض حول وقف إطلاق النار بعد لقاءات تمهيدية حضرها الطرفان مع ممثلي البلدين، حيث وقع السراج على اتفاق للهدنة فيما غادر حفتر قبل أن يقوم بالتوقيع لكن موسكو عادت مرة أخرى لتؤكد التزام حفتر باحترام الاتفاق وهو ما لم يحدث حقيقة على الأرض[3]، لكن مؤتمر برلين الذي عقد بتاريخ 19 يناير 2020 ناقش بشكل أكبر جهود وقف إطلاق النار ووقف العمليات

1- https://0i.is/lL3n
2-https://0i.is/GKYu
3- https://www.bbc.com/arabic/interactivity-51110126

العسكرية والعودة إلى الحوار السياسي وحظر تصدير الأسلحة بالإضافة إلى نقاط تتعلق بالاقتصاد والمصالحة وهي جوانب مفصلة جاءت في 55 نقطة تضمنها البيان الختامي الذي أصدرته الدول التي دعيت لحضور الإجتماع وهي الدول والمنظمات المعنية بالنزاع في ليبيا ممثلة في كل من ألمانيا، الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وتركيا، الصين، وروسيا، ومصر، والإمارات، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى ممثلين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي[1].

لكن هذه النقاط لم تصبح مشروعا لمسار حواري حقيقي حتى وقت لاحق، فالمبعوث الأممي إلى ليبيا «غسان سلامة» أعلن استقالته بعد أقل من شهرين[2] على انعقاد هذا المؤتمر الذي كان يهدف بشكل أساسي لدعم خطة «النقاط الثلاثة» التي طرحها «سلامة» أمام مجلس الأمن بهدف توحيد الجهود الدولية لإيجاد حل للمشكلة الليبية[3]، ورغم أن «سلامة» قد برر استقالته بالحالة الصحية التي يمر بها إلا أنه وقبل إعلان استقالته بأيام قليلة صرح بأن الهدنة «انهارت تقريبا»[4]، وهي حقيقة تعكس الوضع الحقيقي على الأرض كما أشرنا إلى ذلك سابقا حيث استمرت المواجهات ما بين قوات حكومة الوفاق الوطني وقوات حفتر بشكل كبير وتصاعدي خاصة بعد تصاعد بروز الدور الإيجابي للتدخل التركي لصالح حكومة الوفاق الوطني، لكن ما اختلف هذه المرة هو أنه وبعد أن تولت مديرة المكتب السياسية ببعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا «ستيفاني وليامز» مهام المبعوث إلى ليبيا بالإنابة[5]، هدأت جهود البعثة في التواصل مع طرفي النزاع بشكل مؤقت ومع استمرار تصاعد الأحداث العسكرية وبدأ انهيار قوات حفتر ثم انسحابها بشكل نهائي من محيط مدينة طرابلس حدث نوع من الجمود على العملية السياسية والتواصل ما بين أطراف النزاع فيما بدا أنه محاولة لانتظار حدوث نوع من التوازن العسكري لبدأ جهود الوساطة السياسية.

وفي حين اتجهت الأنظار إلى الخطوات القادمة التي ستقدم عليها قوات حكومة الوفاق الوطني بعد تحرير كامل محيط مدينة طرابلس ومدينة ترهونة المدينة الرئيسية التي احتضنت قوات حفتر بالغرب الليبي وقبل ذلك تحرير قاعدة الوطية الاستراتيجية ومدن الساحل الغربي، عاد التواصل التركي الروسي إلى الواجهة خوفا من احتمالية تصادم محتمل خاصة مع الوجود الكثيف للمرتزقة الروس في كل من سرت والجفرة ونشر طائرات روسية في قاعدة الجفرة الجوية أيضا ما كان يزيد من إمكانية هذا التصادم إذا ما فكرت قوات حكومة الوفاق الوطني وحليفها التركي في تكرار محاولة السيطرة على مدينتي سرت والجفرة، كما دخلت الحكومة المصرية على الخط التي أحست بالخطر الشديد بعد انهيار قوات حفتر وفشل مشروعه للسيطرة على طرابلس، حيث خرج الرئيسي المصري «عبدالفتاح السيسي»

1- https://0i.is/pZHa
2- https://0i.is/vE5B
3- https://0i.is/pZHa
4- https://0i.is/vE5B
5- https://news.un.org/ar/story/20201051081/03/

على هامش ما أطلق عليه «لقاء بمشايخ وأعيان القبائل الليبية الممثلة لأطياف الشعب الليبي» وصرح بأن مصر ستتدخل إذا ما حاولت قوات حكومة الوفاق الوطني تجاوز الخط الأحمر الممثل في مدينة سرت[1]، ولم يكن هذا الحدث الأول من نوعه الذي يبرز فيه الدور المصري بعد انسحاب قوات حفتر من العاصمة طرابلس، فبعد يومين فقط من هذا الإنسحاب عقد السيسي اجتماعا مشتركا مع كل من «خليفة حفتر» و«عقيلة صالح» رئيس مجلس النواب في القاهرة[2] في وقت تحدثت فيه بعض المصادر عن خلاف ما بينهما وعن بدأ «عقيلة صالح» مشروعا منفصلا عن حفتر يقضي بإبرازه كشخصية ممثلة عن المنطقة الشرقية بدل «حفتر» الذي فشل مشروعه في الحكم باستخدام القوة، خاصة وأن الأخير لم ينجح في تمرير فكرته التي أطلقها بتاريخ 29 من أبريل 2020 من خلال دعوة الليبيين لتفويض (الجيش الليبي) لإدارة الحكم في البلاد وهي فكرة قوبلت بالرفض من عقيلة صالح نفسه أيضا بالإضافة إلى الرفض المصري الروسي لها[3].

الأزمات الداخلية وجمود الحل السياسي بين أطراف النزاع:

إثر انسحاب قوات حفتر من محيطة العاصمة طرابلس وجمود الوضع العسكري في محاور سرت ونجاح روسيا وتركيا في عدم احداث تصادم في سرت وما يبدوا أنه اتفاق دولي على المحافظة على خطوط التماس العسكرية على ما هو عليه للمحافظة على ما يكفي من التوازن لبدء عملية سياسية تعيد الطرفين إلى طاولة الحوار[4]، وفي الوقت الذي كانت فيه جميع الأطراف تحاول ترتيب صفوفها من أجل الاستعداد لهذه العملية السياسية بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة ورئيستها الجديدة ستيفاني وليامز، بدأ الخلاف الداخلي داخل كل طرف من أطراف النزاع يخرج على السطح، فعملية سياسية واتفاق سياسي جديد كان يعني بالتأكيد بالنسبة للكثيرين تغيير الأشخاص الموجودين في المناصب السياسية المختلفة، وبالتالي صراعا سياسيا على تولي هذه المناصب، لكن هذا الصراع لم يكن الظاهرة الوحيدة التي برزت بعد نهاية الحرب على مدينة طرابلس وبدأ الاستعداد للحوار السياسي، فالحراك الشعبي عاد أيضا للواجهة تزامنا مع هذه المرحلة خاصة وأنها جاءت في فترة زمنية عصيبة على عموم المواطنين من حيث الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي تأثرت بفعل وقف تصدير النفط منذ بداية العام 2020 وغياب السيولة النقدية عن المصارف وتأثر القطاع الخاص بشكل كبير بالحظر المترتب عن جائحة كورونا التي شكل الفشل في إدارة أزمتها والفساد المالي الكبير الذي صاحب هذا الفشل عاملا آخر لغضب الشارع دون نسيان ساعات انقطاع الكهرباء الطويلة خلال فصل الصيف.

1- https://0i.is/IJ2W

2- https://0i.is/TuWh

3- https://0i.is/0PAu

4- عززت قوات حفتر من تمركزها في كل من الجفرة وسرت من خلال قوات مرتزقة الفاغنر وبناء خندق يصل ما بين سرت والجفرة: https://0i.is/HjKk

وتلغيم المناطق المحيطة بمدينة سرت: https://0i.is/7FCb وفي محاولة لتعزيز الموقف التفاوضي أيضا سيطرت قوات الفاغنر لفترة من الزمن على حقل الشرارة أكبر الحقول النفطية في ليبيا: https://0i.is/GT9c.

وفي حين استطاعت القبضة الأمنية القوية والتماسك القبلي في المنقطة الشرقية ابقاء غضب الشارع تحت السيرطة واخفات صوت الخلاف السياسي والتخطيط لمستقبل العملية السياسية وعملية اختيار ممثلي المنطقة الشرقية في الحوار السياسي القادم، كان فيه صوت غضب الشارع وحراكه وكذلك ملامح الخصومة والصراع السياسي والتحالفات السياسية في المنطقة الغربية أكثر وضوحا.

تجدر الإشارة هنا إلى أن وضوح الخلاف في المنطقة الغربية واستمرار السيطرة النسبية لطرف واحد أو طرفين في المنطقة الشرقية هو استمرار لحالة بدأت منذ مدة طويلة بدأت أبرز ملامحها عام 2016م وحتى بدأ قوات حفتر لهجومها على العاصمة طرابلس عندما عادت الأطراف المتنازعة في الغرب الليبي التحالف ولو شكليا ضد قوات حفتر الذي كان يهددها جميعا، خاصة فيما يتعلق بالقوى المكونة السابقة لقوة حماية طرابلس التي تتحالف أيضا مع فريق السراج ضد عموم القوة العسكرية والسياسية لمدينة مصراتة، فيما تتأرجح قوى أخرى من الزنتان والزاوية في تحالفات مرحلية مع هاذين الفريقين، لقد ظهر هذا الخلاف واضحا خلال ما عرف بأزمة باشاغا- السراج، تزامنا مع تصريحات لباشاغا بتأييد خروج المواطنين للشارع في مظاهرات شعبية تندد بالفساد وغياب الخدمات انطلقت في 24 من أغسطس 2020[1]، وتوعده لمن اطلقوا النار على المتظاهرين بالمحاسبة قبل أن يعود ويعبر عن رفضه لبعض مظاهر التخريب التي تزامنت مع هذه المظاهرات وتوجه المتظاهرين إلى منزل «السراج»[2]، لكن الأزمة بلغت قمتها عندما أعلن المجلس الرئاسي الوقف الإحتياطي لعمل وزير الداخلية فتحي باشاغا وما تزامن مع هذا التصعيد من مظاهر تمثلت في عودة «باشاغا» إلى طرابلس بعد قبوله الخضوع للتحقيق والامتثال لقرارات المجلس الرئاسي ولكن في ذات الوقت شكلت مشاهد استقباله من قبل قوة عسكرية وأمنية كبيرة جدا مصدرا للقلق بإمكانية التصادم خاصة وأن بعض التكليفات الأمنية التي قام بها السراج أثارت بعض الشكوك نتيجة جدلية الأسماء التي وضعت على رأس جهازي الأمن الداخلي والمخابرات العامة ــ بالإضافة إلى تكليف القوة المشتركة بتأمين العاصمة طرابلس ــ والتساؤلات حول كفائتهما ومدى ملائمتهما للمناصب التي كلفوا بها وما إذا كانت هذه التكليفات في الواقع تخضع لسياسات الولاءات والتحالفات ضد باشاغا، قبل أن تنجح وساطة محلية ودولية في حل النزاع بينهما مؤقتا وعودة «باشاغا» لوظيفته كوزير للداخلية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تصادما آخر تم تسجيله قبل ذلك بوقت طويل أثناء هجوم قوات حفتر على طرابلس، فالتصادم الذي كاد أن يكون مباشرا وأمنيا ما بين «باشاغا» وقوة النواصي[3] بقيادة مصطفى قدور الذي يتولى أيضا رئاسة فرع جهاز المخابرات بمدينة طرابلس بالإضافة إلى صدام باشاغا مع مجموعات مسلحة أخرى في الزاوية وقوات الأمن المركزي أبوسليم وحتى بعض المجموعات التابعة لثوار طرابلس نتيجة الهجوم الإعلامي المتكرر لباشاغا على هذه المجموعات التي تمتعت بنفوذ قوي طوال

1- https://0i.is/C66k
2- https://0i.is/mA5R
3- http://alwasat.ly/news/libya/293796

فترة حكم المجلس الرئاسي وتتهم بسيطرتها على القرار السياسي والموارد المالية بالإضافة إلى تجاوزات أمنية، هذا الصدام الذي ظهرت ملامحه وأخباره في حواريات «نعمان بن عثمان»[1] وبيانات «قوة حماية طرابلس»[2] ومن ثم «تحالف طرابلس الكبرى»، ظهرت قرائن تأكيده عندما عبر الكثير من قيادات هذه الكتائب عن سعادتهم بإيقاف باشاغا عن العمل احتياطيا.

في الحقيقة النزاع ما بين السراج وباشاغا، لم يكن النزاع الوحيد في صفوف حكومة الوفاق الوطني والقوى الموجودة في مناطق سيطرتها، فالتجاذبات كانت جلية أيضا من خلال المواجهة ما بين المصرف المركزي ممثلا في رئيس مجلس إدارته «الصديق الكبير» ووزير المالية «فرج أبومطاري» الذي تولى أيضا مهمة وزير الإقتصاد المكلف بدلا عن الوزير المقال «علي العيساوي»[3]، «الكبير» أيضا مر بجدال كبير مع كل من المجلس الرئاسي و«مصطفى صنع الله» رئيس المؤسسة الوطنية للنفط ولاحقا مع وزير الداخلية «فتحي باشاغا» عندما تم منعه من السفر، وجميع هذه الصدامات سبقت أو تزامنت مع بدء مسارات الحوار الرئيسية ممثلة في كل من المسار السياسي، العسكري والإقتصادي، ما عبر بشكل واضح عن مدى الاختلاف والتصارع على من يتولى قيادة المرحلة القادمة، صراع كانت أدلته أوضح ما يمكن عندما طرحت آليات اختيار من يتولون المناصب السيادية في المرحلة القادمة وكذلك الأسماء المرشحة لهذه المناصب على طاولة الحوار السياسي إلى الواجهة.

وبالعودة إلى المنطقة الشرقية، فقد سجلت بعض ملامح التململ للشارع العام في المدينة، برزت ملامحها بشكل جلي من خلال بعض المظاهرات التي انتقدت المسؤولين في حكومة الثني ومجلس النواب عن تردي الأوضاع المعيشية وهي مظاهرات حاول حفتر استغلالها[4] ولكن هذه الملامح أيضا كانت واضحة من خلال التعبير عن امتعاض بعض الناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي من مظاهر الترف والإسراف التي ظهرت عليها احتفالات زواج «خالد حفتر» في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون هناك، لكن أحد هذه المظاهر انتهى بشكل مأساوي بعد اغتيال الناشطة الحقوقية «حنان البرعصي» بعد ظهورها في مقطع فيديو تنتقد فيه ابناء «حفتر» في دليل آخر على استمرار التعامل بالقوة مع الأصوات المعارضة والناقدة داخل مناطق سيطرة حفتر[5]، وبالرغم من وجود عدة قرائن تفيد بوجود انفصال بين مشروعي حفتر وعقيلة صالح خاصة بعد فشل الأول في السيطرة على العاصمة طرابلس ومحاولة انقلابه على مجلس النواب من خلال طلب حصوله على تفويض شعبي لإدارة البلاد، ففرص عقيلة في الدخول إلى حوار سياسي والدخول في صفقة سياسية مع أقرانه من السياسيين في المنطقة الغربية أكثر حظوظا من فرصة قبول حفتر في أي حوار أو صفقة سياسية والتي تكاد تكون معدومة بالنسبة لغالبية القوى السياسية والعسكرية في المنطقة الغربية، كما

1- https://0i.is/TTdh
2- https://www.facebook.com/351743958981079/photos/a.352902622198546804885217000282//
3- https://0i.is/Fm0o
4- https://0i.is/grVr
5- https://0i.is/23T5

أن العامل القبلي الذي استخدمه حفتر من خلال تعزيز نفوذ ودور قبيلة الفرجان وورفلة وبدرجة أقل نسبيا «العواقير» على حساب قبيلة العبيدات والقبائل الأخرى بالمنطقة الشرقية قد تكون من العوامل التي تلعب دورها في تغيير التحالفات في المنطقة الشرقية، وان كان الوضع حتى الآن يفضي بأن جميع هذه التحالفات والصفقات السياسية تجري في الخفاء دون ابداء أي معارضة أو ما يمكن أن يعكر من صفو سيطرة حفتر عسكريا وأمنيا على المنطقة الشرقية[1].

عودة الحوار إلى الواجهة:

● المسار العسكري بقيادة البعثة:

بدأ الحديث عن انشاء لجنة عسكرية مشتركة مكونة من 5 أعضاء عن حكومة الوفاق ومثلهم عن قوات حفتر للنظر في امكانية وقف دائم لاطلاق النار منذ أواخر 2019 وبداية 2020م[2]، لكن وبما أن وقف اطلاق النار الذي وقع وسط ثلوج موسكو ذاب سريعا لم يتم استدعاء الحديث عن هذه اللجنة التي شكلت فعليا[3] إلا بعد استكمال انسحاب قوات حفتر من محيط طرابلس وتمركزها في كل من سرت والجفرة وتوقف جميع التحركات العسكرية في مناطق التماس، استدعيت اللجنة العسكرية للإلتقاء مجددا لأكثر من مرة في جنيف وكذلك التقت لجان أمنية من الطرفين في مدينة الغردقة المصرية قبل أن يتم توقيع اتفاق دائم لوقف إطلاق النار من قبل ممثلي الطرفين في اللجنة العسكرية وذلك بتاريخ 23 اكتوبر 2020 قبل أن تلتقي اللجنة مجددا لأول مرة في ليبيا وتحديدا في الفترة ما بين 2-4 نوفمبر 2020 في مدينة غدامس[4]، بغرض التباحث في آليات تنفيذ الاتفاق بالإضافة إلى لقاء آخر في مدينة سرت اتفق فيه الطرفان على سحب المقاتلين وإخراج المرتزقة وتشكيل قوى مشتركة لتأمين الطرقات والمدن.[5]

● المسار السياسي بقيادة البعثة:

بدأت محادثات ملتقى الحوار السياسي الليبي بجلستين افتراضيتين في 7 و8 تشرين الثاني/ نوفمبر واستمرت باجتماعات مباشرة من 9 إلى 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، لكن قبل ذلك بشهر ونصف قامت البعثة بعدد من الملتقيات مع ممثلين عن الشباب والمرأة والمكونات الثقافية فيما حاولت الترويج له كملتقيات تمهيدية ومسارات من شأنها التمهيد للحوار السياسي المباشر ما بين الفرقاء الليبيين، كما استضافت المغرب كلا من رئيس المجلس الأعلى للدولة «خالد المشري» ورئيس مجلس النواب الليبي ببنغازي «عقيلة صالح» ثم استضافت ممثلين عن السلطتين في مدينة أبوزنيقة بالمغرب كتمهيد

1- https://0i.is/grVr
2- https://0i.is/U0Ef
3- https://0i.is/th0f
4- https://www.aps.dz/ar/monde/952125-5-
5- https://0i.is/9vAs

للملتقى السياسي الذي عقد لاحقا في تونس، وركزت مباحثات أبوزنيقة على كيفية إدارة الحوار الليبي السياسي باعتباره ملكية ليبية خالصة، والاتفاق على آليات اتخاذ القرار بالحوار السياسي، وكذلك المعايير القانونية والمهنية لاختيار الشخصيات التي تتولى المناصب العليا بالسلطة التنفيذية، وأولويات عمل السلطة التنفيذية في المرحلة التمهيدية[1] ورغم أنه لم يتم الاتفاق فعليا على هذه المعايير القانونية والمهنية والتي ظلت أيضا مصدر خلاف حتى أثناء الحوار السياسي في تونس حيث قامت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني وليامز، بتيسير المحادثات بشكل مباشر، وفي ختام الملتقى، توافق المشاركون في الحوار على خارطة طريق لإجراء انتخابات وطنية وشاملة وديمقراطية وذات مصداقية، وذلك في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021. كما اتفق المشاركون على ضرورة إصلاح السلطة التنفيذية بما يتماشى وخلاصات مؤتمر برلين، وحددوا هيكل واختصاصات المجلس الرئاسي ورئيس للحكومة منفصل عن المجلس. وحددوا أيضاً معايير الترشح لهذه المناصب وشكلت خارطة الطريق ووثيقة الاختصاصات ومعايير الترشح والبيان الصادر عن المخرجات الرسمية لتلك الجولة من ملتقى الحوار السياسي الليبي[2]، لكن خلافا حقيقيا حدث ما بين المشاركين حول مقترح عدم قبول ترشح أي ممن تولو مناصب قيادية في السنوات الماضية لأي من المناصب السياسية الناتجة عن الخارطة السياسية الجديدة التي ستصدر عن لجنة الحوار، بالإضافة إلى اختلاف آخر حول آليات اختيار المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة الجديدة الذي لم يستطع أعضاء لجنة الحوار حسمه حتى في لقائهم اللاحق الذي جرى عن بعد في 23 من نوفمبر 2020 [3] ، ما استدعى البعثة لاقتراح تشكيل لجنة مصغرة مكونة من 18 شخص من ضمن المشاركين في الملتقى من أجل حسم هذه الخلافات، والتقت اللجنة فعليا في أول اجتماع لها نهاية شهر ديسمبر2020 [4] ، لكن لا تزال النتائج حتى الآن غير واضحة مع وضع تاريخ 11 يناير 2020 كتاريخ جديدة للقاء اللجنة بمدينة جنيف السويسرية.

• ملتقى طنجة وغدامس يدخل على الواجهة:

بعد فشل ملتقى الحوار السياسي في تونس ولاحقا عبر الإجتماع عن بعد في حسم اختيار آليات اختيار رئيس الحكومة والمجلس الرئاسي الجديد، وفي خطوة مفائجة التقى أعضاء مجلس النواب الذين كانوا منقسمين ما بين عدد كبير من الأعضاء بقيادة جديدة في طرابلس وبين عدد قليل من الأعضاء برئاسة عقيلة صالح في بنغازي وبين عدد آخر من المقاطعين للطرفين، هذا اللقاء الذي عقد في مدينة طنجة المغربية برعاية مغربية كاملة[5] وبغياب لحضور عقيلة صالح وبعض الأعضاء المقربين

1- https://0i.is/kBqg
2- https://0i.is/y2KP
3- https://0i.is/oWgP
4- https://0i.is/jHbL
5- https://0i.is/Eig4

منه، واستهدف اللقاء بدأ حوار سياسي بين أعضائه ومناقشة امكانية اعادة توحيده بقيادة جديدة من جديد وعقد جلسة رسمية مكتملة النصاب في مدينة غدامس الليبية لهذا الغرض، وفي حين عقدت الجلسة فعليا في مدينة غدامس إلا أنه لم يتم الاتفاق على اختيار قيادة جديدة للمجلس بسبب عدم الاتفاق على الأسماء المرشحة والصفقات السياسية التي عرضت على هامش الجلسة[1]، وفي حين كانت مبادرة اللقاء مستغربة خاصة أنه لم يعلن عنها من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولم تضمن ضمن مسار الحوار السياسي برعاية البعثة، إلا أن عدم النجاح في اختيار قيادة جديدة وعدم استمرار اعضاء المجلس في التواجد في مقر واحد لعقد جلسات مكتملة النصاب أزال الخوف مما يمكن أن ينتجه مثل هذا اللقاء الذي كان يمكن أن ينتج عنه خارطة سياسية جديدة وتغيير كامل في دور المفاوضات السياسية التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة لكن هذا كان يتطلب أولا اختيار قيادة جديدة واتخاذ قرارات عبر حضور النصاب الكامل لأعضاء المجلس، الذي يبدوا أن ما جمعهم في بداية الأمر خوفهم على خسارة نفوذهم ودورهم لصالح لجنة الـ 75 المشاركة في الحوارالسياسي والتي أوكلت لها مهام حسم قضايا مصيرية مثل اختيار أعضاء الحكومة وكذلك القاعدة الدستورية في حال فشل مجلس النواب والدولة في الإتفاق عليها.

أبرز الأحداث الإقتصادية:

بدأ عام 2020 كعام يبشر بالأزمات الاقتصادية بالنسبة إلى ليبيا واختتم كونه يبشر بامكانيات انفراج في الأزمة الاقتصادية ولكن تشوبها الكثير بالشكوك، ففي بداية العام وتحديدا خلال شهر يناير 2020، دخلت قوات تابعة لحفتر للمنشآت النفطية الرئيسية في مختلف مناطق البلاد وأوقفت عملية تصدير النفط ما تسبب في خسائر كبيرة للإقتصاد الليبي، عادت على المواطنين الليبيين شرقا وغربا وجنوبا بالضرر الكبير نتيجة السياسات التقشفية وغياب السيولة النقدية لمدد تجاوزت الخمس أشهر وهي سياسات تبناها المصرف المركزي بسبب وقف التصدير، وخلال العام وفور انتشار جائحة كورونا واتخاذ الحكومة الليبية التدابير اللازمة بالخصوص بما في ذلك فرض حظر للتجول، شكلت هذه الإجراءات ضررا كبيرا على القطاع الخاص والمشاريع الناشئة والعاملين اليوميين ما فاقم من أزمات المواطنين بشكل كبير.

ورغم كون عام 2020م هو الأكثر بروزا من حيث رفع شعارات محاربة الفساد وعمليات القبض والتحقيق فعليا مع مسؤولين حكوميين طالتهم شبه الفساد أبرزهم وكيل وزارة الصحة محمد هيثم ووكيل وزارة التعليم عادل جمعة ورئيس المصرف الليبي الخارج بالإضافة إلى مسؤولين آخرين من بينهم عمداء بلديات، إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع حدوث جرائم الفساد مسبقا ويبدوا أنها لم تستطع منعها لاحقا، فعلى سبيل المثال تسبب الفساد المالي والإداري وغياب التخطيط في استمرار الأزمة الصحية

1- https://0i.is/5m7y

الناتجة عن وباء كورونا، كما لم يستطع المسؤولون تنفيذ أي سياسة لانقاذ القطاع الخاص أو المواطنين الذين يعملون في الأعمال الحرة نتيجة تأثرهم اقتصاديا بالإجراءات الاحترازية الموضوعة للتعامل مع الجائحة.

الصدام ما بين المؤسسات المالية والاقتصادية والنقدية ودخول المجلس الرئاسي ووزارة الداخلية وسط هذه المواجهات لعب دوره أيضا في الإضرار بالاقتصاد الوطني وتسبب لأكثر من مرة في ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية، ولعل الصدام ما بين كل من وزارة المالية والمؤسسة الوطنية للنفط مع محافظ مصرف ليبيا المركزي كان أبرز هذه التصادمات التي اوضحت فشل الإدارة الليبية وغياب روح العمل المشترك من أجل المصالح العليا.

على هامش محاولات المجتمع الدولي وتحديدا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدأ عملية حوار متكاملة رغم استمرار الحرب، بدأت جلسات الحوار الاقتصادي مبكرا وتحديدا منذ شهر فبراير 2020 من خلال جلسات عقدت في كل من تونس ومصر للجنة الاقتصادية واستمرت في اجتماعات أخرى لاحقة خاصة بعد انسحاب قوات حفتر من محيط العاصمة طرابلس، ويبدوا أن أهم بنود الاتفاق الذي تم التفاهم عليه في الحوار الاقتصادي قد تم انجازه فعليا بضغط محلي ودولي بعد ان تم استئناف انتاج وتصدير النفط الليبي[1] ثم لاحقا عقد البنك المركزي الليبي أول اجتماع مكتمل النصاب لأعضاء مجلس إدارته قبل ان يتم الاتفاق في اجتماع لاحق على تغيير سعر الصرف إلى 4.48 دينار للدولار[2] الواحد لجميع الأغراض، وبالرغم من أن هذا القرار تسبب في هبوط سعر الصرف في السوق السوداء إلى حدود ال 5 دينار للدولار الواحد، إلا أنه لا يعرف حتى الآن الأثر الاقتصادي لهذا القرار مستقبلا خاصة إذا ما كانت عملية انقاذ وانعاش الاقتصاد الوطني تطلب حزمة إجراءات أخرى لا يعلم حتى الآن ما إذا كان سيتم اتخاذها فعليا وما إذا اتخذت فسيكون بمقدورنا تنفيذها بناء على العوامل الموجودة حاليا، يذكر بأن جزء كبير مما يشاع بأنه تم الإتفاق عليه ضمن المسار الاقتصادي قد ورد فعليا فيما سرب عن كونه اتفاقا ما بين حفتر ومعيتيق بعد زيارة الأخير إلى موسكو للقاء مسؤولين روس وممثلين عن حفتر قيل أن ابنه خالد كان على رأسهم[3].

ماالذي يخبأه عام 2021، نظرة استشرافية:

يعرف الشأن السياسي الليبي بأنه من أكثر المواضيع التي يصعب التنبؤ بمستقبل الأحداث فيها، فالأحداث تخضع لتأثيرات داخلية وخارجية معقدة وحتى فيما يتعلق بالتدخل الخارجي فهو يخضع بدوره لتأثير صفقات وتنازلات تشمل المنطقة بأكلمها ولا يمكن تحليل المواقف الدولية بخصوص الشأن الليبي في بعد واحد يتمثل في المصلحة المباشرة لدولة أو أخرى بمعزل عن مصالحها الأخرى في

1- https://0i.is/Mz2f
2- https://0i.is/3HUt
3- https://0i.is/43h6

المنطقة بل وربما داخل الدولة ذاتها، وبالتالي إمكانية تقييم أي المصالح يقع على أولوية هذه الدولة وما إذا كانت مصالحها في ليبيا يمكن أن تخضع للإبتزاز والتفاوض مقابل مصالحها في المناطق الأخرى.

تخضع المواقف الداخلية لأطراف النزاع وأصحاب المصلحة المتعددين أيضا لعوامل معقدة فبالإضافة إلى أن التحالفات والمصالح تتغير بسرعة بالإضافة إلى ذلك تلعب عوامل المال والولاء القبلي ومناطق النفوذ والقوة العسكرية دورا كبير في تحديد المواقف وهي عوامل أيضا متغيرة خاصة إذا أضيف أليها التأثير الأكبر المتمثل في التدخل الخارجي الذي يمكن أن يقلب توقعات أفضل المحللين، خاصة وأن المواقف الدولية لبعض الدول المؤثرة مثل الإمارات العربية والمملكة السعودية لا يمكن التنبؤ بالأسباب الكامنة وراء تصرفاتها ومواقفها في ليبيا وبالتالي هذا يمكن أن يضيف صعوبة على إمكانية توقع مواقفها المستقبلية.

حتى في ظل الوضع السياسي والعسكري الحالي لا يمكن التنبؤ بشكل قاطع بالمستقبل إذ يبدوا الإستقرار السياسي ولو لفترة من الزمن قريبا كما تبدوا إمكانية الحرب بذات القرب أيضا، تقع إمكانية الوصول إلى حل سياسي ممكنة بنسبة جيدة ولو لفترة من الزمن إلى عوامل عديدة منها:

1 - إصرار البعثة رفقة لجنة الحوار على جعل تاريخ 24 ديسمبر 2020 موعدا غير قابل للتغيير لعقد انتخابات تشريعية جديدة في البلاد رغم عدم وضوح القاعدة الدستورية التي ستجرى عليها هذه الإنتخابات.

2 - نجاح المسار الاقتصادي والعسكري بنسبة كبيرة وهما مساران مؤثران بدورهما في التمهيد لحل ديبلوماسي.

3 - تجهيز العديد من الأطراف السياسية المؤثرة لمشاريع وتكتلات سياسية بغرض دخول سباق الإنتخابات المقبلة التي حدد تاريخها سابقا.

4 - دخول الكثير من الأطراف على خط المنافسة على مناصب المرحلة السياسية التمهيدية التي من المزمع أن تستمر لمدة 18 شهرا، مع وضوح أن هناك تركيزا كبيرا من تحالفات مختلفة على الصفقات السياسية لحسم هذا التنافس بدل استخدام السلاح على الأقل حاليا.

5 - بقاء ستيفاني وليامز على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بعد اعتذار الدبلوماسي البلغاري نيقولاي ملادينوف عن تولي منصب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا بعد أن سبق ووافق مجلس الأمن على تعيينه[1]، فبالرغم من أن الخطة التي تعمل عليها ستيفاني وضعت خطوطها العريضة بشكل رئيسي أيام ولاية المبعوث السابق «غسان سلامة» وكذلك بناء على مخرجات مؤتمر برلين، إلا أنه كان من الواضح التأثير الكبير لستيفاني على تسارع اللقاءات والبرامج التنفيذية لتلك الخطة كما أنه يبدوا واضحا أنها استطاعت التوفيق بين دورها على رأس البعثة ودورها كديبلوماسية

1- https://0i.is/JJza

أمريكية يمكنها أن تخلق نوعا من الدعم الأمريكي لخططها، وحتى الآن نجحت ستيفاني بشكل كبير في تمرير ما أرادت تمريره في كل من المسارين الاقتصادي والعسكري من مسارات الحوار ما بين أطراف النزاع وهما مساران مهمان لنجاح المسار السياسي وإن كان الأخير لا يبدوا أنه تجاوز نسبة 30 % من الإستحقاقات المنتظرة منه.

6 - حتى الآن لا يبدوا أن هناك تجهيزا كاملا لحرب أخرى خاصة مع ما يضعه الوجود التركي من عوائق ضد أي هجوم جديد لقوات حفتر غرب سرت، كما لا تبدوا روسيا متشجعة بشكل كبير لمثل هذا الخيار.

7 - التحول في الموقف المصري إلى مسار أكثر ديبلوماسية، فيبدوا أن مصر أدركت أن مشروع التعويل على حفتر أو أي من خلفائه للسيطرة عسكريا على طرابلس قد فشل بشكل كبير جدا، علما بأن مصادر عديدة أكدت أن مصر لم تكن متشجعة لهذا الخيار منذ البداية وأنها اضطرت لدعمه نظرا لاصرار السعودية والإمارات عليه، لكن المصالحة الخليجية الأخيرة وإدارك مصر لخسارتها الكثير من نفوذها في المنطقة[1] لصالح الإمارات بعد أن أصبحت الأخيرة على رأس مبادرات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، وكذلك دورها الذي يبدوا منافقا في الموقف من سد النهضة ومن ثم التنبؤات التي تنذر بخسارة مصر للكثير من نفوذها ومواردها في مضيق السويس بعد أن قامت ببيع جزيرتي تيران وصنافير للسعودية وبدأ الكيان الصهيوني إنشاء خط بحري لنقل الغاز إلى أوروبا عبر قبرص، وعدم استفادة مصر من أي من التحالفات القائمة في معركة تقاسم الحدود البحرية شرق المتوسط، باختصار يمكن القول بأن مصر أصبحت تدرك بأنه أصبح يقع على عاتقها أن تحدد خطوط سياستها الخارجية بالنظر لمصالحها الداخلية أولا نظرا لخسارتها الكثير في ظل تحالفاتها مع دول الثلاثي الخليجي (البحرين والسعودية والإمارات)، ولعل زيارة وزير الداخلية فتحي باشاغا إلى مصر[2] واستضافة مدينة الغردقة المصرية[3] لاجتماعات اللجنة الأمنية المتفرعة عن اللجنة العسكرية وكذلك استضافة القاهرة لجلسات الحوار الاقتصادي[4] ومن ثم الزيارة الأخيرة رفيعة المستوى لوفد مصري أمني واستخباراتي وديبلوماسي إلى طرابلس[5] ينبئ بمسار جديد لمصر في التعامل مع أطراف النزاع في ليبيا ويجعلها أقرب لاستخدام الديبلوماسية في الحصول على مصالحها ودعم حلفائها داخل ليبيا على أسوء تقدير، صحيح أنه وفي ظل غموض الموقف الإماراتي مما يحدث في ليبيا وعدم وجود دليل على قطيعة نهائية بين التأثير الإماراتي على مصر في ظل استمرار حاجة الأخيرة إلى الأولى خاصة اقتصاديا، وعدم وجود قرائن على قطيعة بين الإمارات

1- ميدان: أوراق القاهرة الضائعة.. من أفقد مصر أدوات تأثيرها الإقليمي؟: https://www.youtube.com/watch?v=SOKuxSwtnfo

2- https://0i.is/YztL
3- https://0i.is/e9Mp
4- https://0i.is/WUC6
5- https://0i.is/KwIK

وحفتر تحديدا، تظل إمكانية تأرجح مصر لصالح دعم حل عسكرية غير مستحيلة على أقل تقدير، لكن يمكن في القريب العاجل الإطمئنان لدور داعم لمصر لمسار سياسي لحل الأزمة الليبية وإن كان وراءه حرص على دعم حلفائها ومصالحها بالدرجة الأولى.

إمكانية الحرب، بين خيارات متأرجحة؟

يعتبر خيار التحول إلى حرب أخرى متأرجحا حتى الآن لكنه خيار ممكن أيضا، وهو خيار قريب بقدر ما يبدوا بيعدا، وممكن بقدر ما يمكن أن يكون الحل السياسي ممكنا أيضا، ولهذا الخيار عوامل أيضا منها ما يلي:

1 - السياق العام في ليبيا والأحداث السياسية منذ 2013 وحتى الآن تخبرنا بأن الخيار العسكري يقع على رأس الأولوية خاصة في ظل فشل الصفقات السياسية في حل الخلافات ما بين أطراف النزاع، وبالتالي لا يمكن دائما استبعاد الخيار العسكري من أي توقعات فيما يتعلق بمستقبل الشأن السياسي الليبي.

2 - حتى الآن يبدوا المسار السياسي معرقلا، فبالرغم من الإتفاق على أطر عامة للمرحلة السياسية القادمة إلا أن الجوانب التي تتعلق بها الصفقات السياسية تبدوا معرقلة حتى الآن، إذ بدأ الخلاف منذ جلسات حوار تونس بعدم التوافق على النسبة المطلوبة لتمرير الأسماء المرشحة لشغر مقاعد المجلس الرئاسي ومنصب رئيس الحكومة أيضا، كما أن القاعدة الدستورية التي أحيلت للجنة القانونية المكونة من 18 عضوا من لجنة الحوار السياسي لم يتم حسمها بعد رغم مرور 3 إجتماعات خاصة في ظل وجود أكثر من 10 مقترحات لحسم هذا الاستحقاق قدمت على هيئة 5 مشاريع اجتمع على بعضها أكثر من عضو في اللجنة القانونية.

3 - الصراع على شغر مقاعد المناصب السيادية في المرحلة الإنتقالية الجديدة على أشده ما بين المرشحين لهذه المناصب، والعدد الكبير للمرشحين لمنصب رئيس الحكومة دليل كافي على ذلك إذا يتنافس على المنصب حتى الآن أكثر من تسعة أشخاص ستة منهم من مدينة مصراتة التي يبدوا أن انقسمت سياسيا بين هؤلاء المرشحين بشكل كبير، دون نسيان أن منصب رئيس الحكومة يخضع بدوره إلى صفقة سياسية مقابل تمرير أسماء رئيس المجلس الرئاسي وأعضاء المجلس الآخرين وإن كان يبدوا أن ممثل الجنوب قد حسم بشكل كبير لصالح «عبدالمجيد سيف النصر»، وحتى الآن لا يبدوا أن هناك توافقا أيضا في المنطقة الشرقية على اختيار ممثل لها لرئاسة المجلس الرئاسي وما إذا حسمت أمرها أيضا فيما يتعلق بصفقة يكون فيها رئيس المجلس الرئاسي من المنطقة الشرقية ويكون فيها رئيس الحكومة من المنطقة الغربية أم العكس.

4 - غياب إسم «خليفة حفتر» عن الترشيح لأي مناصب مثير للقلق أيضا، فبالرغم مما يتداول عن رفض

دولي لوجود حفتر في أي صفقة سياسية جديدة نظرا لرفضه من نظرائه في المنطقة الغربية وكذلك الحديث عن تجهيز إبنه «صدام» ليتولى خلافته، وعن حقيقة تقلص نفوذه وشعبيته نسبيا في المنطقة الشرقية بعد خسارة معركة طرابلس، إلا أنه لا يمكن تجاوز فكرة أن الرجل لا يزال يسيطر أمنيا وعسكريا بشكل كبير على مناطق واسعة في المنطقة الشرقية ومناطق في الجنوب الليبي بالإضافة إلى كون تمركزات قواته وقوات مرتزقة الجنجاويد والروس المتحالفة معه بشكل مباشر هي من تضع ميزانا عسكريا لصالح استمرار المفاوضات السياسية، كما ان سيطرته لفترة طويلة على الحكم فعليا في المنطقة الشرقية خلقت تحالفات قبلية ومالية كبيرة استخدمت فيها حكومة «الثني» كواجهة لهذا الأمر، وفي ظل عدم وجود قرائن تدل على خسارته لحلفائه من القادة القبليين وأباطرة المال في المنطقة الشرقية أو عن وجود أي تمر في صفوف قواته أو قطيعة بينه وبين النفوذ الإماراتي، تظل التساؤلات المطروح مشروعة، أين حفتر من الصفقات السياسية التي يجري مناقشتها؟ هل هو موجود ضمن هذه الصفقات عن طريق ممثلين له وأنه يعلم بعدم قبول الطرف الآخر له واختار الإنسحاب مقابل إمكانية العفو عن جرائمه مستقبلا؟ أم أنه يجهز لعمل عسكري جديد متجاهلا أعمال السياسية ومتشجعا باستمرار بقاء مرتزقة الفاغنر والجنجاويد ضمن صفوف قواته وهو خيار حتى في ظل عدم وجود معلومات عن حركة نقل لمعدات عسكرية جديدة من الخارج خاصة في ظل عدم التأكد من عدم اكتفاءه بالمعدات الموجودة لديه حاليا، لا أحد يملك إجابة واضحة على هذه التساؤلات ولكن حتى الإجابة عليها، يجب أن يوضع خيار الحرب في عين الاعتبار قبل التفاؤل بخصوص المستقبل.

5 - دخول مجلس النواب على الواجهة وإمكانية عرقلة مسار البعثة، تمكن أعضاء مجلس النواب من الإلتقاء مرتين بنصاب كامل أحدهما كان في غدامس الليبية بعد لقاء تمهيدي في طنجة المغربية، وبالرغم من غياب أعضاء مقربين من عقيلة صالح وغياب عقيلة نفسه عن هذه الإجتماعات، إلا أنه كان من الممكن أن تغير سلسلة من الجلسات مكتملة النصاب لأعضاء المجلس شكل الخارطة السياسية بشكل كبير وتخرج عقيلة صالح من المشهد بتغيير القيادة السياسية وكذلك تقطع الطريق على لجنة الحوار السياسي وإن كان العديد من أعضاء هذه اللجنة نوابا في مجلس النواب الليبي، خاصة وأن المجلس ينظر بعين الريبة إلى الصلاحيات المزمع إعطائها للجنة الحوار، صحيح أن المجلس فشل في حسم تغيير قيادته في جلسة غدامس نظرا لعدم التفاهم مع بعض الأعضاء الذين قيل أنهم طرحوا إسما بديلا لعقيلة لكنه أكثر قربا لحفتر ما تسبب في رفض الصفقة وإن كانت دليلا على الخصومة بين حفتر وعقيلة، ورغم فشل محاولة النواب عقد اجتماعات أخرى عن بعد لكن وجود إمكانية عودة اجتماعه بنصاب قانوني لا تزال موجودة أيضا ومع العرقلة التي يمكن أن يحدثها في مسار الحوار السياسي والصفقات المحيطة به، لا يمكن التنبؤ بعدم إمكانية اندلاع حرب جديدة لخلط الأوراق من جديد.

6 - صراع الصفقات السياسية من أجل المرحلة السياسية القادمة لا يخضع فقط إلى مبادئ الصفقات باستخدام الوسائل الناعمة، فصراع التحالف القائم بين القوى الممثلة ل «قوة حماية طرابلس» وعلى رأسها مصطفى قدور وقوى النفوذ بالمنطقة الغربية ممثلة في اللواء «أسامة الجويلي» مع وجود قرائن سابقة على وجود «فائز السراج» ضمن هذا التحالف من جهة ووزير الداخلية الليبي «فتحي باشاغا» مدعوما من حزب العدالة والبناء وقوى عسكرية في مصراتة وتاجوراء من جهة أخرى لا يزال قائما وإن كان «باشاغا» يمر بصراع داخلي مع قيادات أخرى في مصراتة ضمن معركة منصب رئيس الحكومة، آخر مظاهر الصراع بين «باشاغا» وكل من «قدور» و«الجويلي»، تمثل في عودة «هيثم التاجوري» إلى الواجهة مجددا وعودته إلى طرابلس بعد هروبه منها أثناء الحرب ضد حفتر مع ما صاحب ذلك الهروب من تخوين ل «التاجوري» وخسارته جزء كبيرا من نفوذه في كتيبة «ثوار طرابلس» لصالح آمرها الحالي «أيوب أبوراس»، لكن عودة «التاجوري» مع ما يعرف عنه من نفوذ وقدرات مالية وقدرات على ابتزاز المسؤولين وقدرته أيضا على صنع تحالفات شكلت تهديدا واضحا بإمكانية التحول إلى مواجهة أكثر قسوة مع «باشاغا» خاصة وأن من استقبل «التاجوري» وظهر معه في صور عديدة يمثلون بشكل كبير تحالف (قدور- الجويلي) الذي يتضمن أيضا قيادات عسكرية وسياسية تتهم بالوقوف وراء أعمال التهريب وعلى رأسهم «علي أبوزريبة» عضو المجلس الأعلى للدولة و« معمر الضاوي» آمر الكتيبة 55 بمنطقة سهل الجفارة.

أشار بعض المراقبين إلى أن عودة «التاجوري» بقدر ما تمثل تحالفا مع من استقبلوه لكنها تمثل أيضا مهمة كلف بها من أجل صناعة حرب داخلية داخل طرابلس بين القوى المختلفة تمهيدا لحرب أخرى يشنها حفتر يركز فيها الجزء الأكبر من القوات على هجوم ضد مصراتة ويشكل فيها جزء أقل على طرابلس مع ما يمكن أن تصنعه حرب داخلية داخل طرابلس من اضعاف لإمكانية صد هجوم خارجي، لكن هذا الرأي أيضا ينسى الدور الرئيسي الذي قام به كل من «الجويلي» و«قدور» في صد هجوم حفتر، وإن كان صدامهم مع «باشاغا» كبيرا .

الخلاصة:

في ظل تأرجح جميع الخيارات بخصوص مستقبل الشأن الليبي، سيجب على القوى المختلفة تقديم الكثير من التنازلات والتفاوض بشكل مباشر من أجل حل الإشكاليات القائمة بينهم خاصة في المنطقة الغربية التي يمثل فيها الصراع على السلطة والنفوذ السبب الوحيد وراء التصارع بين قياداتها التي وحدها هجوم حفتر على مدينة طرابلس، توازن القوى بين جميع هؤلاء القادة يلعب دوره في عدم وجود تصادم عسكري حتى الآن لكن لا يمكن التعويل على هذا التوازن طويلا، إذ يمكن لشرارة بسيطة أو عمل غير مخطط له وغير محسوب أن يشعل مواجهة لا تحمد عقباها، وعلى قدر ما يمكن تفهمه من أسباب حقيقية مشروعة للنزاع مع مشروع حفتر لا توجد أسباب حقيقية ووطنية تبرر الصراع ما بين القيادات الرافضة لمشروعه، هذا الصراع الذي من شأنه أن يشتعل في أي وقت حتى بعد التفاهم على مرحلة انتقالية جديدة، لا يمكن أن يعود بالنفع لأي من هذه القيادات فضلا أن يعود بالنفع على الشعب الليبي الذي عاش أكثر من 7 سنوات في ظل الفوضى العارمة والأوضاع الإقتصادية السيئة وغياب التنمية وتصاعد الشرخ الإجتماعي بين مكوناته والعيش في حالة من الضغينة والكراهية.